MAQALAT 23-9-2013 9/22/13 9:15 PM Page 2

بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني الـ ٨٣

التكامل البحريني السعودي يشكل قاعدة

خاص لـ «أخبار الخليج»

تحتفل المملكة العربية السعودية الشقيقة اليوم ٢٣ سبتمبر بمناسبة «اليوم الوطني السعودي الـ٨٣ منذ أن قام بتأسيسها المغفور له الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود.

ويأتي احتفال السعودية باليوم الوطني هذا العام مواكبا لذكرى مرور ٦٠ عاما على رحيل الملك عبدالعزيز رحمه الله الذي توفي في ٩ نوفمبر عام ١٩٥٣، بعد أن وضع القواعد والأسس لانطلاقة المملكة السعودية بهويتها العربية الاسلامية لتكون واحدة من ركائز التطور والاستقرار في العالمين العربي والاسلامي.

كما يأتي احتفال هذا العام باليوم الوطني السعودي متزامنا مع مرور ٨ سنوات على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في ٢٠٠٥، حيث شهدت السعودية تحت قيادته الحكيمة تطورا هائلا في المشاريع التنموية والحضارية، بحيث بات الاقتصاد السعودية يحتل المرتبة الثالثة بين مجموعة العشرين التي تشكل الاقتصادات العالمية الكبرى، من حيث النمو والتطور بمعدل نمو اقتصادي بلغ ٦,٨٪ في عام ٢٠١٢ بما يعادل ضعف معدل نمو الاقتصاد العالمي عام ٢٠١٢ بشهادة صندوق النقد الدولي.

يضاف إلى ذلك التوجهات الاصلاحية الواضحة لعهد الملك عبدالله وخاصة في مجالات التعليم وحقوق المرأة السعودية التي شهدت طفرة هائلة بعد أن أصبحت المرأة تشكل ٢٠٪ من عضوية مجلس الشورى السعودي بفضل توجيهات وقرارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وهو الامر الذي يشكل تحولا تاريخيا في تطور المجتمع السعودي والجزيرة العربية.

السعودية والبحرين.. تلاحم تاريخي

ويمكن القول إنه منذ تولي الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في السعودية عام ٢٠٠٥، والعلاقات السعودية - البحرينية تشهد تطورات هائلة تزيد من عمق علاقات التلاحم التاريخي والاستراتيجي بين البلدين وهي العلاقات التي تتسم بوشائج تاريخية مصيرية وروابط استراتيجية تقوم على عمق علاقات الأخوة العربية الاصيلة والتضامن الحقيقي منذ أن تم وضع اسس هذه العلاقات الوطيدة في عهد الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود تحت شعار «القلوب مجتمعة»، حيث كانت البحرين أول بلد عربي يزوره الملك عبدالعزيز بعد نجاحه في توحيد الجزيرة العربية تحت قيادته وإعلان قيام المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢.

وفي هذا السياق، فقد كان للأزمة السياسية التي واجهتها مملكة البحرين منذ فبراير عام ٢٠١١ أثر واضح في إظهار مدى قوة ومتانة علاقات التلاحم الاخوي الاستراتيجي بين السعودية والبحرين وبين قيادتي البلدين.

ولن تنسى البحرين للسعودية ولخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المواقف التاريخية المشهودة في مساندة البحرين والوقوف بحزم إلى جانب مؤازرة جهودها لاستعادة الأمن والاستقرار في ربوعها.

ولا نذيع سرا عندما نقول إن السعودية كانت وراء حشد الموقف الخليجي كله عبر مجلس التعاون الخليجي لدعم البحرين ومساندتها لمواجهة كل ما يهدد أمنها واستقرارها. فقد أعلنت القيادة السعودية منذ اللحظات الاولى للأزمة ان السعودية تعتبر أن أمن البحرين يشكل جزءا أساسيا من أمن السعودية، بما يعني انه لن يكون هناك أي تردد في التحرك لحماية أمن البحرين.

وقد تجسد ذلك عمليا عندما طلبت البحرين من الاشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي المساندة، فكانت التلبية سريعة وإيجابية بحيث وصلت طلائع قوات «درع الجزيرة» الخليجية خلال ساعات معدودة إلى أرض البحرين، مما ساعد مملكة البحرين على تنفيذ إجراءاتها الأمنية عبر قانون السلامة الوطنية الذي مكّن البحرين من استعادة أمنها واستقرارها وتجاوز المرحلة الحرجة في أزمة فبراير ٢٠١١م.

وفي ذات السياق، قادت المملكة العربية السعودية المبادرة الخليجية التي وافقت عليها دول مجلس التعاون بإطلاق مشروع مارشال خليجي لدعم مشاريع التنمية والاستقرار في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان بموازنة تبلغ ٢٠ مليار دولار على مدى عشر سنوات، لتأكيد مفهوم ان النجاح في خطط التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة يشكل مفتاحا جوهريا لتحقيق الاستقرار الحضاري والامن الاجتماعي.

وقد عبر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عن الرؤية السعودية لاستقرار البحرين والخليج العربي بقوله: «إن ما يربطنا بمحيطنا الخليجي والعربي والاسلامي يتجاوز التاريخ والجغرافيا، فروابط الدين والمصير وقضايا الامة ومصالحها، هي بلا ريب بمثابة علاقة متجذرة وراسخة لا نفتأ نعززها بكل ما استطعنا من جهد.

وان أمن دول مجلس التعاون الخليجي جزء لا يتجزأ من أمن المملكة.

وفي هذا السياق لا يفوتنا ان نعبر عن ارتياحنا لعودة الامن والاستقرار إلى مملكة البحرين الشقيقة، ونجدد رفض المملكة أي تدخل خارجي يمس أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية».

وقد حظي موقف خادم الحرمين الشريفين بترحيب كبير من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الذي أعرب عن تقديره لذلك بقوله: «إننا ننتهز هذه المناسبة لنعبر بالتقدير والامتنان لما تضمنه خطاب خادم الحرمين الشريفين في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى، والذي جسد المواقف الثابتة للمملكة العربية السعودية المساندة لمملكة البحرين في كل ما من شأنه الحفاظ على أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية، تأكيدا لما يربط البلدين الشقيقين من علاقات أخوية عميقة الجذور».

وفي هذا السياق أيضا، فقد روى سمو رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان وقائع الموقف السعودي التاريخي في دعم البحرين إبان أزمة فبراير ٢٠١١ في حديث إلى جريدة «السياسة» الكويتية بقوله: «إننا لن ننسى فضل اخواننا في مجلس التعاون الخليجي الذين ساعدونا على تخطي هذه الازمة، وأخص بالذكر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي قابلته لأشرح له ما يجري ولطلب العون ضمن اتفاقيات مجلس التعاون فقال لي: (انني كنت في انتظاركم.. لماذا تأخرتم؟).. فالملك عبدالله هو رجل العون والشهامة».

ولعل هذه المواقف التاريخية هي خير برهان على عمق علاقات الترابط الاستراتيجي الحقيقي في العلاقات بين البحرين والسعودية باعتبارها وحدة مصير أخوي صادق قبل أي شيء.

ومن هنا، فلا غرو ان تسارع البحرين إلى الترحيب بالمبادرة التاريخية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في القمة السنوية الخليجية الـ٣٢ بالرياض بدعوة دول الخليج إلى ضرورة الانتقال من مرحلة «التعاون» إلى مرحلة «الاتحاد».

بل إن البحرين تعد أكثر الدول الخليجية حماسا لفكرة «الاتحاد» و«الوحدة» في الاطار الخليجي، حيث كانت مبادرة للدعوة إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي في مطلع الثمانينيات، كما باتت فكرة «الاتحاد الخليجي» تشكل محورا استراتيجيا لتحركات وتوجهات السياسة البحرينية.

ولم يعد غريبا ان يطرح المراقبون فكرة «الاتحاد» بين السعودية والبحرين لتكون نواة وقاعدة محورية أو ركيزة استراتيجية لبناء الاتحاد الخليجي في ضوء التفاهم العميق واتفاق الرؤى بين قيادتي البلدين حول النهج الاستراتيجي الحكيم لضمان مستقبل أفضل لدول الخليج العربية بما يحقق لها العزة والمنعة والقوة والتلاحم الاستراتيجي الذي يكفل تحقيق مقومات حماية أمن الخليج والتصدي للتهديدات والمخاطر الاقليمية والخارجية، فضلا عن اقامة كيان خليجي موحد عملاق يواكب عصر التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى في عالمنا المعاصر.

○ جلالة الملك خلال لقائه أخاه خادم الحرمين الشريفين

○ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

○ خادم الحرمين الشريفين لدى لقائه سمو ولي العهد

الموقف الحاسم للملك عبدالله في تأييد مصر وضع حدا للضغوط الأوروبية والأمريكية

وفي واقع الأمر تشكل العلاقات البحرينية - السعودية نموذجا يتسم بالخصوصية في العلاقات الخليجية والعربية عموما، فهي علاقة تمثل تجسيدا فعليا وواقعيا لروح وجوهر علاقات التكامل الخليجي، حيث يمثل الاقتصاد السعودي عمقا استراتيجيا للاقتصاد البحريني.

وفي هذا الاطار، فقد لعب جسر الملك فهد الذي يربط بين البلدين دورا محوريا وحيويا في تعميق هذه العلاقة التكاملية النموذجية بحيث بات يشكل شريان التلاحم بين مواطني البلدين، كما انه لعب دورا تاريخيا في تعميق وشائج وروابط التواصل الاخوي والانساني بين أبناء الشعبين في البحرين والسعودية مما أدى إلى تعميق علاقات التلاحم المصيرية بين الشعبين.

خطط تطوير جسر الملك فهد

ونظرا لتزايد حركة العبور على الجسر، فقد اتجهت البحرين والسعودية لتدشين خطط تطوير الجسر بحيث يكون قادرا على استيعاب التطور المستمر والزيادة المتلاحقة في حركة العبور بين البلدين.

وفي هذا السياق صرّح بدر العطيشان مدير المؤسسة العامة لجسر الملك فهد لجريدة «الشرق الاوسط» في يوليو ٢٠١٣ قائلا: «ان الجسر يشهد نشاطا متزايدا وحركة دائمة على مدار العام، حيث يفوق عدد المسافرين شهريا أكثر من مليون ونصف المليون مركبة، بحسب أرقام رسمية موثقة ويتوقع أن تزداد النسبة خلال العام الجاري ٢٠١٣ بحسب الارقام المسجلة حتى منتصف هذا العام، والتي بلغت قرابة ١١ مليون مركبة».

وأوضح العطيشان أن عدد مرات العبور للجسر بالمعدل اليومي يفوق ٥٠ ألف مركبة، مبينا ان الجسر صمم قبل ٢٧ عاما لاستيعاب ٥ آلاف سيارة و١٢٠ شاحنة يوميا، ولكنه يمر بتوسيعات دائمة ومستمرة من أجل استيعاب هذا العدد المتزايد حيث ان الهدف ان يصل عدد العابرين يوميا إلى ٢٥٠ الفا خلال سنوات مقبلة. وهو ما يتطلب تنفيذ مشاريع عملاقة، تم التخطيط فعليا لتنفيذها، ومن أهمها انشاء جزيرتين متجاورتين للجانبين السعودي والبحريني تستوعبان مائة مليون مسافر سنويا.

وبحسب ما قاله مدير جوازات جسر الملك فهد العقيد مرعي القحطاني لـ«الشرق الاوسط»: «فإن اعداد المسافرين منذ بداية عام ٢٠١٣ وحتى ٢٢ يونيو بلغت ١١,٢٧ مليون مسافر، مقارنة بالاحصائية الاجمالية خلال الفترة نفسها للعام الماضي البالغة ٩,٨٨ ملايين مسافر، بزيادة في اعداد المسافرين لهذا العام بلغت ١,٣٤ مليون مسافر، وبمعدل يومي مقداره ٥١,٢ الف مسافر بزيادة يومية عن العام المنصرم بواقع ٦٣٥٣ مسافرا.

من جانب آخر، فإن السعودية بوصفها أكبر سوق اقتصادية في المنطقة لها أهمية كبيرة للاقتصاد البحريني، فهي تشكل العمق الاستراتيجي الاقتصادي للبحرين، وقد تعزز ذلك عبر الحركة السياحية النشطة بين البلدين من خلال جسر الملك فهد.

كما تمثل السعودية الشريك التجاري الاول للبحرين، حيث تحتل السعودية المرتبة الاولى في التدفقات الاستثمارية الخارجية المباشرة إلى مملكة البحرين، كما ان السوق السعودية تستوعب كثيرا من المنتجات البحرينية، وكذلك تعد السوق البحرينية وجهة أساسية لتسويق المنتجات السعودية وخاصة من المنطقة الشرقية للسعودية.

وتعطي قيادتا البلدين اهتماما كبيرا لتدعيم علاقات التكامل الاقتصادي بين السعودية والبحرين، ولذلك يعد مشروع الكونفدرالية أو «الاتحاد الخليجي» استجابة حقيقية لطموحات البلدين والشعبين الشقيقين في تعزيز علاقات التكامل الاقتصادي بين البلدين وأيضا في اطار خليجي موسع.

ولعل ذلك ما يتأكد مجددا في رؤية القيادة البحرينية لمكانة ودور السعودية في خدمة قضايا الامة العربية والاسلامية ودعم مسيرة مجلس التعاون الخليجي.

وهو ما أكده جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة خلال استقباله رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار السعودي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز في ٢٠١٣/٢/٢٥، حيث أعرب عن تقدير جلالته للدور الكبير الذي تضطلع به السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في دعم المسيرة الخيرة لمجلس التعاون الخليجي وخدمة قضايا الامة العربية والاسلامية.

وكذلك أشاد سمو رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة لدى لقائه ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبدالعزيز في السعودية في ابريل ٢٠١٣ بجهود الملك عبدالله في تحقيق الاصلاح بالسعودية، مؤكدا أن الازدهار والتطور الذي تشهده السعودية تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين قد ساهم في مواصلة مسيرة البناء والتنمية للسعودية ونصرة قضايا العرب والمسلمين، مؤيدا مبادرة الملك عبدالله بالانتقال من حالة «التعاون» إلى حالة «الاتحاد» بين دول مجلس التعاون الخليجي معتبرا انها تمثل أحد أوجه المبادرات الخيّرة لتوحيد الصف وجمع الكلمة.

من جانبه أشاد ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة لدى اجتماعه مع ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبدالعزيز في منطقة «الدرعية» بالرياض في ٢٠١٣/٤/٢٤ بالسياسات السعودية وقيادتها الحكيمة، مؤكدا ان البحرين تشيد بما يربط المنامة والبحرين من علاقات متميزة تشهد على الدوام المزيد من التطور والنماء، مشددا على ان البحرين تثمن الدعم والمساندة اللذين تلقاهما من السعودية في ظل ما يربط البلدين من علاقات أخوية وتاريخية تحظى باهتمام ورعاية خادم الحرمين الشريفين.

من هنا فإن العلاقات البحرينية - السعودية مرشحة لمزيد من التدعيم والتوثيق في ظل الحرص الدائب لقيادتي البلدين على التشاور والتنسيق في كل القضايا التي تهم البلدين وبما يلبي طموحات الشعبين في مزيد من التكامل والاتحاد.

الملك عبدالله والقضايا العربية

يمكن القول إن الملك عبدالله الذي يتسم بصفات الفروسية وقيم النخوة العربية حتى طاب للمحللين ان يطلقوا عليه لقب «صقر العروبة» نظرا إلى مواقفه العروبية الاصيلة وحرصه على كل ما يعزز وحدة الصف العربي وتجسيد المعاني الحقيقية لمفهوم التضامن العربي.

ولعل ذلك ما تجسد مجددا في الموقف التضامني الحازم الذي اتخذته المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين في مساندة مصر في مواجهة الضغوط الغربية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ والتي انتهت بتدخل الجيش المصري بقيادة الفريق أول عبدالفتاح السيسي وقيامه بعزل الرئيس الاخواني السابق محمد مرسي نزولا عند ارادة الشعب. حيث أصدر العاهل السعودي الملك عبدالله بيانا قويا لتأييد مصر في مواجهة المخططات الارهابية، محذرا في الوقت نفسه من التدخل في شئون مصر الداخلية.

وقال البيان: «ليعلم العالم أجمع بأن المملكة العربية السعودية شعبا وحكومة تقف مع اشقائها في مصر ضد الارهاب والضلال والفتنة، وتجاه كل ما يحاول المساس بشئون مصر الداخلية».

وشدد البيان على الحق الشرعي لمصر في ردع كل عابث أو مضلل.

ودعا الملك عبدالله المصريين والعرب والمسلمين إلى الوقوف في وجه كل من يحاول ان يزعزع الاستقرار في مصر. وقال: «ليعلم كل من تدخل في شئوننا أنهم بذلك يوقدون نار الفتنة، ويؤيدون الارهاب الذي يدّعون محاربته أملا منهم ان يعودوا إلى رشدهم قبل فوات الأوان، فمصر الاسلام والعروبة والتاريخ المجيد لن يغيرها قول أو موقف هذا أو ذاك»..

ولقد سارعت الدبلوماسية السعودية إلى التحرك في الإطار الأوروبي بعد إصدار هذا البيان لتوصيل رسالة واضحة للاتحاد الاوروبي بضرورة التوقف عن ممارسة أي ضغوط على الحكومة المصرية.

ولهذه الغاية توجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى العاصمة الفرنسية باريس وأجرى محادثات مع الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أبلغه خلالها بالموقف السعودي الداعم لمصر والرافض لأي تدخل أجنبي في الشئون المصرية.

وعقب المباحثات السعودية - الفرنسية أكد الأمير سعود الفيصل استعداد بلاده لتعويض أي مساعدات يمكن أن تحجبها الدول الغربية عن مصر.

وجاءت هذه المواقف السعودية الحاسمة في دعم مصر بعد أن أعلنت السعودية تقديم ٥ مليارات دولار لدعم الاقتصاد المصري، كما أعلنت الامارات والكويت تقديم ٧ مليارات أخرى إلى مصر ليبلغ مجموع ما ستقدمه الدول الثلاث لمصر ١٢ مليار دولار. ولا شك ان الدور السعودي كان حاسما في تراجع الضغوط الاوروبية والامريكية على مصر بالنظر إلى المصالح الحيوية التي تشكلها العلاقات مع السعودية بالنسبة إلى الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة.

وعلى صعيد الازمة السورية، جددت السعودية وقوفها إلى جانب الشعب السوري ومطالبه العادلة في الحرية والكرامة والعدالة وضرورة التصدي لمجازر النظام السوري ضد شعبه. كما أدانت بشدة الجريمة البشعة النكراء التي أقدم عليها النظام السوري باستخدام الاسلحة الكيماوية ضد الشعب السوري وخاصة في الهجوم الكيماوي على غوطة دمشق.

ولدى بروز المبادرة الروسية لتدمير الاسلحة الكيماوية لدى النظام السوري والتي حظيت بموافقة الولايات المتحدة والدول الغربية، حذرت الحكومة السعودية من مغبة اختزال محنة الشعب السوري في قضية الاسلحة الكيماوية مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسئوليته الاخلاقية تجاه الشعب السوري، والتحرك لوقف المذابح التي يرتكبها النظام

○ أعضاء مجلس الشورى من النساء السع

صندوق النقد الدولي يؤكد احتلال الاقتصاد السعودي المركز الثالث في مجموعة العشرين من حيث النمو الاقتصادي

MAQALAT 23-9-2013 9/22/13 9:14 PM Page 1

للمملكة العربية السعودية الشقيقة:

وركيزة استراتيجية لبناء «الاتحاد الخليجي»

○ سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي

○ خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله سمو رئيس الوزراء

الدموي في حق شعبه.

وقد أكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ان ما يحدث في سوريا يعد وصمة في جبين الامة العربية، وفي جبين المسئولين في سوريا بشكل خاص، مؤكدا ان القيادة السورية فقدت شرعيتها عربيا واسلاميا ودوليا، ولهذا فهناك ضرورة لتضافر جهود الدول العربية والاسلامية في دعم سوريا.

وأكد الفيصل انه لا يمكن ان يكون لـ«بشار الاسد» ونظامه اي دور في مستقبل سوريا في ظل الانتهاكات التي يرتكبها في حق الشعب السوري، وان بلاده سوف تدعم الشعب السوري في جميع ظروفه السياسية والاقتصادية.

الملك عبدالله وإنصاف المرأة السعودية

وعلى صعيد السياسات الداخلية، نجح الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ توليه مقاليد الحكم في السعودية قبل ثماني سنوات في قيادة المملكة إلى عهد جديد من الاصلاح والانفتاح وتبني سياسات تقود السعودية إلى مواكبة تطورات العصر.

وفي هذا السياق برزت على وجه الخصوص خلال السنوات الاخيرة التوجهات الاصلاحية الكبرى للملك عبدالله باتجاه إنصاف المرأة السعودية وتعزيز حقوقها في ظل مجتمع اتسم لعقود طويلة باتباع نهج محافظ في معالجة قضايا المرأة.

وكان من أبرز القرارات التي أعطت مكانة رفيعة للمرأة السعودية قرار الملك عبدالله بإدخال المرأة السعودية إلى مجلس الشورى لتصبح عضوا على قدم المساواة مع الرجل وهو القرار الذي حظي باهتمام عربي وإسلامي وعالمي لأنه يشكل تطورا كبيرا في مسيرة المملكة العربية السعودية.

فقد أصدر الملك عبدالله في ١١ يناير ٢٠١٣ أمرين ملكيين، عدل بموجبهما المادتين الثالثة والثانية والعشرين من نظام مجلس الشورى بحيث يجيز منح المرأة السعودية حقوق العضوية الكاملة، على ألا يقل تمثيلها في المجلس عن خمس عدد الاعضاء البالغ عددهم ١٥٠ عضوا، بما يمثل نسبة ٢٠٪ لتضم تشكيلة المجلس الجديد حوالي ٣٠ سيدة، فضلا عن تعيين ٩٠ نائبا بالمجلس.

وتكمن أهمية قرار الملك عبدالله في جرأة القرار في التمثيل الايجابي للمرأة في مجلس الشورى.

وهنا نجد انه في حين ان نسبة النساء في مجلس النواب الامريكي الدورتين الماضيتين كانت ١٧٪ في الدورة السابقة، و١٨٪ في الدورة الحالية، وفي مجلس الشيوخ ٢٠٪ في الدورة الحالية، نجد أن الملك عبدالله قد قام برفع تمثيل المرأة السعودية في المجلس النيابي إلى المستويات العالمية من دون أن تدخل في دوامة الجدل الاجتماعي والمعارك السياسية.

وكذلك، فقد قرر الملك عبدالله اعطاء المرأة السعودية الحق في الترشح لعضوية المجالس البلدية، بما يفتح المجال امام المرأة السعودية لممارسات العمل السياسي والانتخابي إلى جانب الرجل وفقا للضوابط الشرعية، حيث حظي هذان القراران بدعم من هيئة كبار العلماء في السعودية. وتأتي هذه القرارات في ضوء رؤية الملك عبدالله للنهج الاصلاحي المناسب للمجتمع السعودي، حيث سبق له ان أكد: «ان التحديث المتوازن والمتفق مع قيمنا الاسلامية التي تصان فيها الحقوق، مطلب مهم في عصر لا مكان فيه للمتخاذلين أو المترددين».

ولا يمكن قراءة هذه التوجهات الاصلاحية للملك عبدالله الا في إطار أشمل لنهجه في القيادة والحكم، والذي يعلي من شأن منهج الاصلاح في اطار متكامل يشمل إصلاح منظومة القضاء والتعليم ومنظومة حقوق الانسان عموما.

ولعل من التطورات اللافتة في هذا السياق، العمل على تعزيز حقوق الانسان عبر اجراءات وتوجهات جديدة.

وفي هذا السياق أعلن رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبداللطيف آل الشيخ في ٣٠ يناير ٢٠١٣ ان الشرطة الدينية قد تخلت عن صلاحيات كانت تمارسها في السابق لصالح جهازي التحقيق والادعاء العام مثل الاعتقال والتفتيش والتحقيق، وذلك في ضوء مطالبة الهيئة الوطنية لحقوق الانسان بالمملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠٠٩ بضرورة مراجعة الصلاحيات الممنوحة لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع الاشارة بالذات إلى ما كانت تتمتع به من صلاحيات موسعة في مجال الاعتقال والتفتيش والتحقيق.

ومن هنا يتضح لنا، ان الملك عبدالله يسير بنهج يتسم بالتدرج والعقلانية والتوازن في تنفيذ خططه للاصلاح والتطوير في السعودية، على نحو يأخذ بعين الاعتبار منظومة التقاليد والمواريث الثقافية السائدة في مجتمع الجزيرة العربية منذ عقود طويلة.

○ جسر الملك فهد الذي يربط بين البحرين والسعودية.

تنفيذ خطط استراتيجية لتطوير جسر الملك فهد ليستوعب ١٠٠ مليون مسافر سنويا

جهود التنمية والتطور الاقتصادي

واصل الاقتصاد السعودي خلال العام المالي (٢٠١٢ - ٢٠١٣) تقدمه وتطوره، حيث بات الاقتصاد السعودي من أكبر الاقتصادات العالمية، وقد برز دوره من خلال المكانة الرفيعة التي بات يحتلها بين اقتصاد مجموعة العشرين التي تصوغ السياسات الاقتصادية للنظام العالمي في الوقت الراهن.

وقد أظهر تقرير أعدته شركة الرياض المالية وأعلنت عنه في مارس ٢٠١٣ أن السعودية حققت أرقاماً قياسية في موجوداتها الأجنبية بلغت في الربع الأول من عام ٢٠١٣ ما يقارب ٢.٥ تريليون ريال. وقال التقرير إن السعودية تمكنت من زيادة احتياطاتها الأجنبية لأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٨ أي بنسبة زيادة بلغت ١٢١٪ رغم ظروف الكساد والركود وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. حيث قامت السعودية بإنفاق ما يعادل ١٢٩١ مليار ريال على البنية التحتية فيها خلال تلك الفترة.

وجاءت السعودية بعد كل من الصين واليابان من حيث امتلاك أكثر احتياطي مالي في العالم.

ويعتبر بناء الاحتياطات المالية ذا قيمة كبيرة للدولة، من فوائده المباشرة زيادة الثقة في سياستها النقدية وبقدراتها على تغطية صادراتها والتزاماتها الحالية والمستقبلية.

ومن الفوائد غير المباشرة عزوف المضاربين عن المضاربة على عملة الدولة وزيادة جاذبية اقتصادها للاستثمارات.

وأظهرت بيانات مؤسسة النقد السعودية، استمرار قدرة النظام المصرفي السعودي على تقديم القروض والسلف إلى القطاع الخاص مما حقق أرقاما قياسية خلال عام ٢٠١٣، حيث بلغت نحو ٩٦٣ مليار ريال في ربيع عام ٢٠١٣ مما يعكس نشاطاً اقتصادياً متزايداً في جميع قطاعات الاقتصاد غير النفطية بسبب تزايد الإنفاق الحكومي الاستثماري وتنامي ثقة قطاع الأعمال والبنوك في أداء الاقتصاد السعودي.

وقد أشاد سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء السعودي في ٢٠١٣/١/١١ بتطور حركة الاستثمارات السعودية، وما تشهده من بيئة اقتصادية تجسد ما تتميز به السعودية من أمن واستقرار.

وقد أكد الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة: «أن السعودية تعيش فترة استثنائية في نوعية التنمية التي تشهدها وحجم المشاريع التي يجري تنفيذها في الوقت الحاضر.

وقد أكد مدير قسم تمويل الأسواق بوزارة المالية اليابانية «ساتوشي دوتشي» في مؤتمر مالي بلندن احتلال السعودية المركز الثالث عالمياً من حيث الاحتياطات المالية الأجنبية التي بلغت مع مطلع عام ٢٠١٣ نحو ٦٨٣,٢ مليارد دولار.

وأكد فهد المبارك رئيس مؤسسة النقد السعودي يوم ٣ مارس ٢٠١٣ أن مستويات التضخم في السعودية مقبولة، وأن الاقتصاد واصل نموه للعام الـ ١٣ على التوالي، حيث أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حقق نمواً مع نهاية عام ٢٠١٢ بنسبة ٦,٨٪ وهي نسبة تزيد على ضعف معدل نمو الاقتصاد العالمي في العام نفسه.

وأكد تقرير دولي متخصص صادر عن معهد التمويل الدولي بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٣ أن السعودية حافظت على مركزها الأول كأكبر اقتصاد في العالم العربي حيث بلغ انتاجها المحلي حوالي ٦٣٠ مليار دولار وذلك نتيجة ارتفاع معدل انتاجها النفطي الذي يبلغ نحو ٩,٨ ملايين برميل يومياً.

كما أوضحت احصائية لمنظمة «الأونكتاد» التابعة للأمم المتحدة في ٢ إبريل ٢٠١٣ احتلال السعودية المرتبة الأولى كأكبر اقتصاد مستقبل للاستثمارات الأجنبية في العالم العربي بمعدل ١٨٧ مليار دولار.

كما حققت السعودية تقدماً ملحوظاً في قائمة أهم المراكز المالية في العالم حسب تقرير أصدره مركز «زد واي» التابع لـ «سيتي أوف لندن» حيث كسبت الرياض في مسح عام ٢٠١٣ الصادر في نهاية مارس ٢٠١٣ حوالي ٧٢ نقطة جديدة مقارنة بموقعها السابق، لتقفز إلى المرتبة ٣٣ بين أهم المراكز المالية في العالم.

وأكد رئيس الدائرة الاقتصادية في البنك الأهلي سعيد عبدالله الشيخ أن الانفاق الجاري والرأسمالي على المشاريع من جانب الدولة السعودية مازال يتسم بالنشاط والتحفيز المتواصل، مما سيساعد في دعم النمو في القطاعات غير النفطية، وزيادة حجم النمو في قطاع الإنشاءات في عام ٢٠١٣ ليصل إلى ما نسبته ١٠٪، وأن العقود التي تم ترسيتها في مختلف القطاعات في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ بلغت ما يربو على ٢٦٦,٦ مليار دولار.

وأكد صندوق النقد الدولي في تقرير أصدره في ٢٢ مايو ٢٠١٣ أن السعودية من بين أفضل الاقتصادات أداء في مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) حيث حققت السعودية مركزاً مالياً بالغ القوة. وسجلت نسبة الدين أدنى مستوياتها، وتوقع الصندوق أن يحقق القطاع غير النفطي من الاقتصاد نمواً نسبته ٧,٦٪ في عام ٢٠١٣ مواصلا النمو القوي الذي شهده في السنوات الأخيرة، وأن يبلغ اجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣ ما يعادل ٥١٪ مؤكداً أن السعودية تلعب دوراً نظامياً في الاقتصاد العالمي عبر مساعدتها في تحقيق الاستقرار لسوق النفط العالمية.

وأكد مجموعة من الخبراء الاقتصاديين في ٢٨ مايو ٢٠١٣ متانة واستقرار الاقتصاد السعودي على نحو أسهم في زيادة قدرته على جذب الاستثمارات العالمية الكبرى، خاصة أن السياسات الاقتصادية التي طبقتها السعودية على مدى الأعوام الماضية أثبتت جدواها في وقت لايزال العالم يعاني آثار الأزمة المالية التي تفجرت عام ٢٠٠٨، حيث إن السياسات الاقتصادية التي اتخذتها السعودية أسفرت عن تحقيق نسب عالية في نمو السوق، وتوطين الكثير من المنتجات الوطنية بجانب توفير فرص التوظيف، ونمو حس المسئولية الاجتماعية لبعض الشركات من خلال توفير فرص العمل أو التدريب والتأهيل، وهذا التوجه يؤكد ثقة العالم في التطور الاقتصادي للسعودية وقدرات سوقها الاستيعابية، وتوسيع دائرة الشراكات بينها وبين دول العالم على مستوى القطاعين العام والخاص.

وعلى مستوى التنمية البشرية تواصل السعودية تنفيذ برنامج استراتيجي كبير وبعيد المدى يتمثل في برنامج الابتعاث العالمي الخارجي الذي وجه إليه الملك عبدالله مراهناً على الاستثمار في مستقبل السعودية وتأهيل الكوادر العلمية القادرة على قيادة عجلة التطور والنماء في المستقبل، حيث تجاوز عدد المبتعثين السعوديين إلى مختلف جامعات دول العالم شرقاً وغرباً نحو ١٤٧ ألف مبتعث مع زيادة الجامعات المشهود لها بالتميز التي يتوجه الطلاب السعوديون للدراسة فيها.

وعلى مستوى الموازنة المالية للدولة أقرت السعودية ميزانية قياسية لعام ٢٠١٣ بلغت إيراداتها المتوقعة ٨٩٢ مليار ريال (٢٢١ مليار دولار)، ونفقاتها ٨٥٣ مليار ريال (٢٢٧,٥ مليار دولار)، في حين حققت موازنة عام ٢٠١٢ فائضاً بقيمة ٣٨٦ مليار ريال (١٠٣ مليارات دولار) بفضل ارتفاع العوائد النفطية العام الماضي.

من جانب آخر أظهر تقرير أصدرته مؤسسة النقد السعودي (ساما) في ٢٧ أغسطس ٢٠١٣ أن السعودية باتت تحتل المركز الثاني عالميا والأول عربياً من حيث الأصول في حجم الصناديق السيادية التي تمثل استثماراً للأجيال المقبلة على مستوى العالم.

إذ ارتفع حجم الأصول المدارة للصندوق السيادي السعودي في شهر أغسطس ٢٠١٣ إلى ٦٧٥,٩ مليار دولار مقارنة مع ٥٣٢,٨ مليار دولار في يونيو الماضي وفق تصنيفات المعهد العالمي لصناديق الثروات السيادية.

وقد احتل الصندوق السيادي السعودي المركز الأول عربياً مكان صندوق جهاز أبوظبي للاستثمار الذي تراجع للمرتبة الثالثة عالمياً والثانية عربياً.

وتدل هذه الاحتياطات النقدية السيادية على قوة الاقتصاد السعودي وحسن إدارة الإيرادات النفطية وتخصيصها بطريقة اقتصادية فاعلة حيث يستثمر جزء منها داخل السعودية بينما يستثمر الجزء الفائض خارجياً في سندات حكومية شبه مضمونة العائد من أجل تنميتها.

ويهدف الاقتصاد السعودي إلى ايجاد نحو ٣ ملايين فرصة عمل خلال عام ٢٠١٣، وتوفير ٦ ملايين وظيفة بحلول عام ٢٠٣٠م.

مشاريع تطوير الحرمين المكي والنبوي

منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله مقاليد الحكم في عام ٢٠٠٥ سار على درب أسلافه من ملوك آل سعود في إعطاء الأولوية الفائقة للاهتمام بتطوير أراضي المشاعر المقدسة.

وفي هذا السياق يروي عن الملك عبدالله قوله: «إننا نجود بالغالي والنفيس من أجل الحرمين».

وفي هذا السياق قاد خادم الحرمين الشريفين أكبر توسعة للحرم المكي الشريف بمكة المكرمة بكلفة قدرها ٨٠ مليار ريال بحيث يكون قادراً على استيعاب ٢ مليون مصل. وأكد الرئيس العام لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشيخ صالح الحصين أن توسعة الحرم الشريف تعتبر أعظم توسعة جرت في التاريخ حتى الآن.

ويشير خبراء سعوديون إلى أن مشروع الملك عبدالله لتوسعة المسجد الحرام يعتبر مشروع القرن ويشمل الاستعانة بأحدث وأرقى النظم الكهربائية والميكانيكية في العالم، وسوف تمكن هذه التوسعة من رفع طاقة الحرم المكي على استيعاب ١٨ ألف ساع في الساعة الواحدة خلال شعائر الطواف. ويرتبط مشروع توسعة الحرم المكي بمشروع عمراني كبير لإعادة اعمار مكة المكرمة ذاتها يراعي متطلبات أهالي العاصمة المقدسة وضيوفها الحجاج والمعتمرين والزوار.

وتوقعت السلطات السعودية أن يلامس سقف التعويضات الكلية المصروفة على توسعة الحرم المكي والتي أمر بها خادم الحرمين الشريفين نحو ١٠٠ مليار ريال.

وتوقع خبراء عقاريون أن يصل سعر متر الأرض بجوار الحرم المكي نحو ٢ مليون ريال في ضوء استمرار مشاريع التوسعة التي يرعاها الملك عبدالله، واتباع سياسة التعويضات لمالكي الأراضي بجوار الحرم المكي الشريف.

وأكد نائب رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار للاستثمار الدكتور صالح البخيت أن اجمالي حجم المشاريع الفندقية التي ستدشن في العاصمة المقدسة خلال عامين تصل إلى ١٨,٣ مليار ريال. وأعلنت السلطات السعودية في عام ٢٠١٢ أنه سوف يتم فرش المسجد الحرام بأكثر من ٢٠ ألف سجادة كما توقع المدير التنفيذي للسياحة والآثار بمكة المكرمة محمد العمري أن ينمو عدد الفنادق والوحدات السكنية بمكة المكرمة بنسبة تتجاوز ٢٤٠٪ خلال السنوات الخمس القادمة.

وشملت عملية التطوير في مكة المكرمة إنشاء أطول مئذنة ذهبية في العالم استقرت في أعلى هرم ساعة مكة ليبث منها أذان المسجد الحرام مباشرة عبر مكبرات صوت خاصة يمكن سماع الأذان منها في محيط يمتد ٧ كيلومترات من المسجد الحرام.

من جانب آخر، دشن خادم الحرمين الشريفين في عام ٢٠١٢ مشروع توسعة المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة حيث يجري تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل تتسع المرحلة الأولى لنحو ٨٠٠ ألف مصل.

ويهدف مشروع تطوير المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة إلى استيعاب نحو ٣ ملايين مصل في نهاية مشروع التطوير.

وقدر خبراء حجم التعويضات التي ستدفعها السلطات السعودية إلى أصحاب الأراضي المجاورة للمسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة بحوالي ٢٥ مليار ريال ليتسنى تنفيذ مشروع التوسعة الذي وضع حجر الأساس له الملك عبدالله في عام ٢٠١٢.

ومن المتوقع أن يكتمل تنفيذ هذا المشروع التاريخي لتطوير المسجد النبوي الشريف بحلول عام ٢٠١٥.

ولا شك أن مشاريع الرعاية والعناية الفائقة التي تنفذها المملكة العربية السعودية في خدمة الحرمين الشريفين تعزز من المكانة الرفيعة للسعودية في العالمين العربي والإسلامي لما تحتله الأراضي المقدسة من مكانة إيمانية عميقة في مشاعر المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

وديات خلال المشاركة في مناقشات المجلس.

الصندوق السيادي السعودي يحتل المركز الثاني عالمياً والأول عربياً باستثمارات تبلغ ٦٧٦ مليار دولار